السِّيَادَةُ الشَّعْبِيَّة الدِّيْنِيَّة فِي فِكْرِ الإِمامِ الخَامِنَئِيِّ قُدِّسَ سِرُّهُ

الشيخ حسين محمود كوثراني[1]

ملخّص

تتناول المقالة مفهوم السيادة الشعبيَّة الدينيَّة في فكر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّهُ بوصفه محاولة للجمع بين الحاكميَّة الإلهيَّة ومشاركة الشعب في الحكم. تنطلق الدراسة من اعتبار الإسلام منظومة شاملة قادرة على تنظيم الحياة السياسيَّة والاجتماعيَّة، وترى أنَّ نجاح النموذج الإسلامي يدفع الخصوم إلى تشويهه. تشرح المقالة نشأة المصطلح من تجربة الجمهوريَّة الإسلاميَّة في إيران، وتبيِّن أنَّ السيادة الشعبيَّة الدينيَّة ليست منفصلة عن مفهوم الجمهوريَّة الإسلاميَّة بل توضيحًا له. وترتكز النظريَّة على ثلاث دعائم: حاكميَّة الله المطلقة، ودور الشعب في اختيار المسؤولين وتثبيت النظام عبر الانتخابات، وولاية الفقيه باعتبارها آلية تنفيذيَّة تحفظ الشريعة وتدير الدولة في عصر الغَيبة. كما تعرض المقالة مقارنة نقديَّة مع الديمقراطيَّة الغربيَّة، معتبرة أنَّ الأخيرة تقوم على النسبيَّة الخُلُقيَّة وهيمنة المال والإعلام والتدخّل الخارجي، بينما يربط النموذج الإسلامي الحريَّة بالتكليف، والقِيم الثابتة، والعدالة، والاستقلال، والدفاع عن المظلومين. وتخلص إلى أنَّ هذا النموذج يقدّم بديلاً سياسيًا وخُلُقيًّا معاصرًا ذا طابع حضاري متميِّز.

الكلمات المفتاحية: السيادة الشعبيَّة الدينيَّة، الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّهُ، الحاكميَّة الإلهيَّة، ولاية الفقيه، الديمقراطيَّة الغربيَّة، الجمهوريَّة الإسلاميَّة.

١ - طالب علوم دينيَّة في مرحلة البحث الخارج، وطالب في جامعة المصطفى العالميَّة، أستاذ في الحوزة العلميَّة في قم المشرّفة.

Religious Popular Sovereignty in Thought of Imam Khamenei (may Allah have mercy on him)

Sheikh Hussein Mahmoud Kawtharani[1]

Abstract:

This study examines the concept of "Religious Popular Sovereignty" in the thought of Imam Khamenei (may his soul be sanctified), viewing it as an endeavor to reconcile Divine Sovereignty with the people's participation in governance. It proceeds from the premise that Islam constitutes a comprehensive system capable of regulating both political and social life, concluding that the very success of the Islamic model is what drives its adversaries to attempt to distort it. The study also elucidates the genesis of this term, tracing its inspiration to the experience of the Islamic Republic of Iran; it notes that this concept is not distinct from that experience, but rather serves as its embodiment and articulation.

The theory rests upon three fundamental pillars: Allah's absolute sovereignty; the role of the people in selecting officials and consolidating the political order through elections; and "Wilayat al-Faqih" (Guardianship of the Jurist) as an executive mechanism for preserving Sharia and managing state affairs during the era of Occultation. Furthermore, the study undertakes a critical comparison with Western democracy, arguing that the latter is grounded in moral relativism and is subject to the dominance of wealth, media, and external interference; conversely, the Islamic model links freedom to moral obligation, immutable values, justice, independence, and the defense of the oppressed. The study concludes that this model offers a contemporary political and ethical alternative characterized by a distinct civilizational dimension.

Keywords:

Religious Popular Sovereignty, Imam Khamenei (may his soul be sanctified), Divine Sovereignty, Guardianship of the Islamic Jurist, Western Democracy, The Islamic Republic.

1 - Student of religious sciences at the "Bahth al-Kharij" (advanced research) level at the Seminary [Hawza] in Qom, where he also serves as a professor, and a student at Al-Mustafa International University.

مقدّمة

يُعتبر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه أحد أهمّ المنظِّرين الإسلاميّين المعاصرين خصوصًا في مجال الفقه السياسي؛ حيث يسعى دائمًا إلى تحقيق المفاهيم والقضايا الدينيَّة ذات البُعد الاجتماعي، سعيًا منه لتسييل المنظومة الدينيَّة الإسلاميَّة في الحياة اليوميَّة وجعلها حاكمة عليها، إيمانًا منه بأنَّ الإسلام - بنصوصه ومعارفه - يتكفّل ببيان كل ما له مدخليَّة في تقويم نمط العيش وتقديم الأجوبة والحلول لكل مشاكل الحياة. يقول في هذا الصّدد: «نحن اليوم في مجال القضايا السياسيَّة، نطرح «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة»؛ في مجال القضايا الاجتماعيَّة العامة، نطرح «اعتماد الحضارة على المعنويَّة»؛ في مختلف المجالات، نطرح «كرامة الإنسان»؛ نطرح «امتزاج الدين مع الحياة». هذه مقولات حديثة؛ حتى قبل ظهور مرحلة الماديَّة والإنسانيَّة في الغرب وظهور الأفكار العلمانيَّة بعد ذلك»[1].

فإنَّ الإسلام إذا ما تمكّن من تحقيق نموذجه الخاصّ فإنَّه سيكون نموذجًا فريدًا بارزًا يدفع الآخرين للاقتداء والاحتذاء به. وهو - برأيه - ما يجعل أعداء الإسلام يمنعون من تحقّقه عبر السّعي لإفشاله وتشويهه وتقديم النماذج المنحرفة منه. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «تعرّفوا على الإسلام من مصادره الأصيلة ومنابعه الأساس. تعرّفوا على الإسلام من القرآن الكريم ومن حياةِ رسوله العظيم صلى الله عليه وآله. وأودّ هنا أن أتساءل: هل سبق أن رجعتم إلى قرآن المسلمين مباشرة؟

١ - الإمام الخامنئي، كلمة له بعنوان: السيادة الشعبيَّة الدينيَّة امتزاج الدين مع الحياة، الموقع الرسمي للإمام الخامنئي ٢٤/٧/٢٠١٦.

هل طالعتم تعاليم رسـول الإسـلام ﷺ ووصاياه الإنسـانيَّة والخُلُقيَّة؟ هل اطّلعتم على رسالة الإسلام من مصدر آخر غير وسائل الإعلام؟ هل سألتم أنفسكم، ولو لمرَّة، كيف استطاع الإسلام ووفق أي قِيم طوال قرون متمادية أن يبني أكبر حضارةٍ علميَّة وفكريَّة في العالم، وأن يربّي أفضل العلماء والمفكّرين؟ أطالبكم ألّا تسـمحوا لهم بوضع سدّ وحاجز عاطفي بينكم وبين الحقيقة والواقع، عبر رسم صورة سخيفة مُهينة عن الإسلام ليسلبوا منكم إمكانيَّة الحُكم الموضوعي»[1].

يثير الجمع بين مبدأ الحاكميَّة الإلهيَّة المطلقة، كما تقرره الرؤية الإسلاميَّة، وبين مبدأ السيادة الشعبيَّة القائم على إرادة الأُمَّة ومشـاركتها في اختيار السلطة، إشكالاً نظريًّا في الفكر السياسي المعـاصر. فبينما يُفهم مفهوم السـيادة في الأدبيّـات الحديثة بوصفه تعبيراً عـن الإرادة العامة ومصـدرًا نهائيًّا للشرعيَّـة. تؤكّد الرؤية الدينيَّـة أنَّ الحاكميَّة لله وحده، وأنَّ التشريع لا يسـتمدّ مشروعيَّته من الإرادة البشريَّة المستقلّة. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من البحث في كيفيَّة معالجة الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه لهذا التوتّر المفهومي من خلال طرحه لنظريَّة «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة»، وبيان الأسـس المعرفيَّة والفقهيَّة التي يقوم عليها هذا التصوّر. تعمد هذه المقالة لقراءة تحليليَّة لمفهوم السيادة الشعبيَّة الدينيَّة كما يطرحها الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه، مع إشارة إلى بعض مرتكزات الفكر السـياسي الغربي، وذلك في سياق إبراز الفوارق الحقيقيَّة بين النموذجين من وجهة نظره أيضًا.

عـلى ضوء ما تقدّم، يكتسـب البحث عن مسـألة «السـيادة الشـعبيَّة الدينيَّـة في فكر الإمام الخامنئي» أهمّيّته من:

- كون الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه فقيهًا شيعيًّا ومنظّرًا إسلاميًّا متزعّمًا لدولة عريقة تمارس العمل السـياسي على أسـاس إسـلاميّ، وتزاحم باقي دول العالم لتقديم نموذجها الخاص.
- كون «السـيادة الشعبيَّة» باتت مطلبًا جامعًا للشعوب الحيَّة التائقة للحريَّة والمشاركة في تقرير مصيرها.

---

١ - رسالة الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه إلى الشباب في أوروبا وأمريكا الشماليَّة ٢١/٠١/٢٠١٥

هذا كلّه في ظلّ:

- كثرة السؤال عن إمكانيَّة الجمع بين «سيادة الشعب» «والدين» بوصفه أداةً قمعيَّة.
- كثرة السؤال عن قابليَّة الإسلام نفسه - بنموذجه الشيعي - لتقديم نموذجه السياسي بقيادة الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف. خصوصًا بعد تهاوي المشاريع والطروحات الشبيهة لبعض أنظمة الإسلام السياسي، وتفريغ بعضها الآخر من مضمونه الديني.
- سطوة الفكر الغربي وهيمنته على المصطلحات والأفكار، وفرضه للديمقراطيَّة اللّيبراليَّة الغربيَّة بوصفها النظام الأكمل، والطريقة الوحيدة الصالحة للحكم. خصوصًا بعد انهيار الحضارات الشرقيَّة كالاتحاد السوفياتيّ وانعدام المنافس لها.
- إصرار أنصار مبدأ «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة» على قِيميَّة ومصداقيَّة طرحهم في مقابل انحدار الطرح الغربي وانكشافه، وعلى كونها بديلاً للديمقراطيَّة الغربيَّة في الحكومة الإسلاميَّة.

وفي هذا البحث المختصر سنتعرّض إلى بيان مفهوم «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة»، مضافًا إلى بيان الركائز والأسس المعرفيَّة لهذه النظريَّة وفق فهم الإمام الخامنئي قدس سره وتنظيره لها، مقارنين بينها وبين تلك التي تتَّكئ عليها نظريَّة «السيادة الشعبيَّة» في الغرب مع نقدها من وجهة نظره قدس سره أيضًا.

أوَّلًا: ماهيَّة «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة» من وجهة نظر الإمام الخامنئي قدس سره:

١- مراحل تولّد المصطلح

من أوائل الأمور التي شغلت بال رجالات الثورة الإسلاميَّة في إيران، وعلى رأسهم قائد الثورة الإسلاميَّة حينها «الإمام السيد روح الله الموسوي الخميني قدس سره»، السؤال عن شكل النظام الجديد الذي سيحكم الدولة على أساس إسلامي وديني يكون فيه للشعب - الثائر مع الفقيه - مدخليَّة في تحديده. لذا، بادر الإمام الخميني قدس سره بعد شهرين من انتصار الثورة، وقبل استقرار شكل الحكم الحالي إلى إجراء الاستفتاء الشعبي الشهير الذي شارك فيه معظم ومختلف أطياف

الشعب الإيراني تحت شعار «لا شرقيَّة ولا غربيَّة، جمهوريَّة إسلاميَّة»، لاعتماد نظام «الجمهوريَّة الإسلاميَّة» بوصفه نظامًا للحكم في إيران. وقد أُدرج هذا المصطلح في ما بعد مادة أُولى[١] في الدستور الإيراني الجديد[٢].

وقد شكّل هذا المصطلح - الجمهوريَّة الإسلاميَّة - الانطلاقة الأساس لتولّد مصطلح «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة» في ما بعد على يدي القائد الجديد للثورة الإسلاميَّة «الإمام السيد علي الحسيني الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه»، باعتباره مصطلحًا يعبّر عن شكل النظام الحاكم في جمهوريَّة إيران الإسلاميَّة؛ حيث يعبّر الناس فيه عن إرادتهم الحُرَّة من خلال اختيارهم لأنظمتهم وحكّامهم في طول الإرادة الإلهيَّة، وفي ظلّ مبدأ حاكميَّة الدّين.

ولعلّ أُولى إطلاقات المصطلح الجديد جاءت باللّغة الفارسيَّة «مردم سالارى دينى» على لسان قائد الثورة - بحسب ما تفيده نتائج البحث في أرشيف خطاباته على الموقع الرسمي للإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه باللغة الفارسيَّة - في الرابع من مارس من العام ٢٠٠٣ ميلادي، في لقاء له مع أعضاء مجلس خبراء القيادة، إلى أن أطلقه في ما بعد بلفظه العربي في خطبة صلاة الجمعة في طهران في الرابع من فبراير من العام ٢٠١٢ ميلادي التي وجَّهها إلى الصحوات الإسلاميَّة باللغة العربيَّة.

وهذا المصطلح، وإن لم يكن مختلفًا في مضمونه وجوهره عن مصطلح «الجمهوريَّة الإسلاميَّة»، بحسب قول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه نفسه: «عندما نتحدث اليوم عن الحكومة الشعبيَّة الدينيَّة، فذلك ليس شيئا آخر إلا الجمهوريَّة الإسلاميَّة»[٣]. «سأذكر لكم نماذج عدَّة

---

١ - نظام الحكم في إيران هو الجمهوريَّة الإسلاميَّة التي صوّت عليها الشعب الإيراني بالإيجاب بأكثريَّة ٩٨,٢٪ ممن كان لهم الحق في التصويت، خلال الاستفتاء العام الذي جرى في العاشر والحادي عشر من فروردين سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجريَّة شمسيَّة، الموافق للأول والثاني من جمادى الأولى سنة ألف وثلاثمائة وتسع وتسعين هجريَّة قمريَّة. ولقد شارك الشعب في هذا الاستفتاء العام انطلاقًا من إيمانه الأصيل بحكومة القرآن العادلة الحقة، وذلك بعد ثورته الإسلاميَّة المظفرة بقيادة المرجع الديني الكبير «آيَة الله العظمى الإمام الخميني».

٢ - موقع سفارة جمهوريَّة إيران الإسلاميَّة نواكشوط (موريتانيا) الإلكتروني.

٣ - من كلام الإمام الخامنئي(قده) في لقاء جمع من شباب وأساتذة وطلاب محافظة همدان ٧/٧/٢٠٠٤.

من عقلانيَّة -الإمام الخميني قدس سره- النموذج الأوَّل هو اختياره نظام السيادة الشعبيَّة للنظام السياسي في البلاد، أي الاعتماد على أصوات الشعب»[١].

لكن ما دعاه إلى العدول عنه الحاجة إلى رفع التوهّم الحاصل لدى بعضٍ ممَّن ظنَّ أنَّ «الجمهوريَّة» و«الإسلاميَّة» عنصران[٢]؛ أي ما يوحي أنَّ النظام هو نظام جمهوري - بما تعنيه هذه الكلمة في الأدبيَّات المعاصرة - يحكمه أناس مسلمون، وشعبه ذو أغلبيَّة إسلاميَّة. لكنَّ الصحيح هو غير ذلك، مما سيتّضح ضمن صفحات البحث الآتية.

٢- تعريف المصطلح:

لتوضيح هذا المصطلح لا بدَّ أوّلاً من بيان المعنى اللغوي لكلّ مفردة، ثمَّ بيان المعنى الاصطلاحي للمركَّب النهائي «السّيادة الشّعبيَّة الدّينيَّة».

أ- بيان المعنى اللغوي:

- السّيادة: مصدر الفعل «ساد». وسَادَ قومَه يَسُودُهُمْ سِيَادَةً وسُودَدًا وسَيْدُودَةً، فهو سَيِّدُهم[٣]. سادَ قومَه يسودهم سُودَدًا، وساودته فسُدتْه: غلبته في السُّودَد، وسوّده قومُه، وهو سيّد مسوَّد[٤]. فهو مفهوم يأتي بمعنى الغلبة والهيمنة.
- الشّعبيَّة: نسبةً إلى الشعب، وهو ما تَشَعَّبَ من قبائل العرب والعجم، والجمعُ الشعوبُ[٥]. وفي التعبير المعاصر هو: «جماعة من النَّاس تسكن أراضيَ محدَّدة، وتخضع لنظام اجتماعيّ واحد، وتجمعها عادات وتقاليد، وتتكلَّم لسانًا واحدًا»[٦]. فالشعبيَّة نسبةً إلى

---

١ - من كلام الإمام الخامنئي في ذكرى رحيل الإمام الخميني ٧/١/٢٠١٧

٢ - راجع: مجموعة من الباحثين: السيادة الشعبيَّة الدينيَّة، ص٤٤.

٣ - إسماعيل الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربيَّة (الصحاح)، ج٢، ص٤٩٠.

٤ - محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، ص٣١٢

٥ - إسماعيل الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربيَّة (الصحاح)، ج١، ص١٥٥

٦ - مجموعة من المؤلفين: المنجد في اللغة العربيَّة المعاصرة، ص٧٧٠.

إرادة الجماعة أو سلطة الجماعة.

- الدينيَّة: نسبةً إلى الدّين، وهو الحال والأمر الذي تَعهده[١]. والدِّينُ لله -من هذا- إنمَّا هــو طاعته والتعبّد له[٢]. فالدينيَّة تخص ما يَصدر عن نص شرعي أو قِيَم إيمانيَّة تلتزم بها الجماعة.

ب- بيان المعنى الاصطلاحي

السّيّادة الشّــعبيَّة الدينيَّة: هي نموذج للحكم يجمع بين مرجعيَّة الشريعة ودور إرادة الشعب، بحيث تكــون التّشريعات العامّة وقوانين الدولــة منبثقة من الدين وتخضــع لمنظومته القيميَّة، ويمارس الشــعب إرادته بحريَّة في اختيار الحاكم، وتسيير السياسات العامَّة فيها وفق الضّوابط الشرعيَّة. وهي تقوم على ازدواج «الشرعيَّة من الله»، و«المقبوليَّة من الناس».

فصار انتســاب «السيادة الشعبيَّة» لـ «الدين» بمعنى أنَّها نابعة من الدّين، وأنَّ الشعب يمارس سيادته وفق الأسس والمبادئ الدينيَّة.

فإنَّ أيَّ فكرة لسلطة بشريَّة تمُارس على المجتمع هي ولاية ثانيًا وبالعرض، أي ليست هي ولاية وحاكميَّة أصليَّة ومستقلّة. وهذا ما يجعل الحكم الإسلامي متوافقًا مع الواقع والحقيقة الفكريَّة الإســلاميَّة القائلة إنَّ غــير الله ليس له ولاية، فتكون ولاية غيره هــي في طول ولايته -تعالى- بل ومن ولايته المعطاة لغيره. يقول الإمام الخامنئي قدّس سرّه: «لدينا أسس واضحة. الولاية في الرؤية الإســلاميَّة خاصة بالله؛ أي لا يوجد لأي إنسان ولاية على إنسان آخر. ليس لدينا في الإسلام أن يأتي زيد وهو أنا مثلاً ويقول لعمرو وهو أنتم مثلاً: يجب عليك أن تعمل بما أقوله أنا. ليس لأحد ولاية على غيره. الولاية لله. وإذا رسم الله لهذه الولاية منفذًا محدَّدًا واضحًا فسيكون هذا المنفذ منفذًا إلهيًّا مقبولاً يمكن اتباعه. وقد رسم الله تعالى هذا المنفذ وجرى تحديده في الإسلام»[٣].

وعلى هذا الأســاس، يمكن النظر إلى السيادة الشعبيَّة الدينيَّة على أنَّها تنظيم للسلطة البشريَّة

١ - أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٣٢٠.
٢ - محمد بن منظور: لسان العرب، ج١٣، ص١٦٩.
٣ - من كلام الإمام الخامنئي في أول لقاء له بأعضاء المجلس الثامن ٠٩/٠٦/٢٠٠٨

ضمن حدود الإذن الإلهي، فالشعب يكون شريكًا في قبول السلطة وتأييدها، وليس مصدرًا لها، فيتحقَّق التوازن بين الأصالة الدينيَّة والتطبيق البشري في الواقع الاجتماعي والسياسي. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «إنَّ أساس مشروعيَّة الحكومة ليس مجرّد رأي الناس فقط بل الأساس الأول هو التقوى والعدالة، لكن التقوى والعدالة لن تكونا فعّالتين من دون مقبوليَّة الناس، لذلك كان رأي الناس ضروريًّا وقد أكَّد الإسلام على رأي الناس»[1]. فجَعلُ كلٍّ من التقوى والعدالة أساسًا منشؤه المشروعيَّة الإلهيَّة.

ثانيًا: الأسس والأصول العامّة للنظريَّة وفق الرّؤية الدّينيَّة للإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه:

إنَّ منظومة الحكم الإسلامي لا بدّ أن تكون ترجمانًا للحاكميَّة الإلهيَّة، ولذلك فهي تعتمد على أسس نظريَّة متينة وثوابت فكريَّة لا محيص عن التمسُّك بها. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «إنَّ الحكومة الشعبيَّة الدينيَّة ومظاهرها - ومن جملة ذلك تمثيل الناس في نظام الجمهوريَّة الإسلاميَّة - لها جذور كثيرة وعميقة. إنَّ ولاية الله تعالى هي مبنى وأساس الفكر الإسلامي، وقد أذن الله تعالى للبشر إيداع هذه الولاية عند شخص أو أشخاص حدّد القانون الدستوري للجمهوريَّة الإسلاميَّة أنَّهم من جملة مجاري أعمال هذه الولاية وإعطاء الحق، أي الانتخابات»[2].

وهنا تبرز ثلاثيَّة محوريَّة، تقوم على أساسها فكرة السيادة الشعبيَّة الدينيَّة بما هي تطبيق للأصول الفكريَّة الإسلاميَّة. وتتكوّن هذه الثلاثيَّة من الركائز الآتية:

١. حاكميَّة الإله المطلقة، فلا يصحّ لأي سلطة بشريَّة أن تكون مستقلةً عن الإرادة الإلهيَّة بإدارة أمورها وشؤونها التشريعيَّة.

٢. فاعليَّة العنصر البشري في قبول نظام الحكم وتطبيقه، من خلال ارتضائهم للنظام الديني ومساهمتهم في اختيار الولي من بين الحائزين على المعايير الإلهيَّة، وانتخاب

١ - من كلام الإمام الخامنئي في جمع من أساتذة وطلاب قزوين ١٧/١٢/٢٠٠٣

٢ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء جمع ممثلي المجلس الثامن ١٠/٦/٢٠٠٨.

السلطات العاملة تحت ولايته، ثمَّ القَبول والمبايعة لتثبيت استقرار هذا النظام في المجتمع.

٣. تمثُل السلطة في ولاية الفقيه آلية عمليَّة لتحقيق السيادة الإلهيَّة على الأرض في عصر الغَيبة، وهو نقطة انطلاق لتحويل المبادئ إلى واقع قابل للتطبيق.

١- حاكميَّة الإله المطلقة وأصولها القرآنيَّة:

﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

تقوم الحاكميَّة في الفكر الإسلامي السياسي على حقيقة وجوديَّة مركزيَّة، وهي أنَّ «وجود الإنسان وفعله مملوكان لله تعالى بالملكيَّة الحقيقيَّة». وهذه الحقيقة ليست مجرّد مفهوم نظري فلسفي بل هي حقيقة قرآنيَّة ثابتة **﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾** نستقي منها حتى ما هو أعم من طبيعة السلطة والحكم، فنصيغ منها نظامًا سياسيًّا قادرًا على تطبيق الشريعة الإسلاميَّة على الأرض بشكل متكامل.

إذن، لا بدَّ للمكلّف في مقام مراعاة تحقّق هذا الأصل **﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾** أن يُصيّر وجوده وأفعاله في سبيل تحقيق الغايات الإلهيَّة، بحيث تصير كل قدراته وأفعاله أدواتٍ لتحقيق الهدف الأسمى للإنسانيَّة **﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾** ضمن إطار المشيئة الإلهيَّة التشريعيَّة، لا مجرّد إمكانيَّات فرديَّة منفصلة عن غايات وجوده **﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾**. ومن هنا، يقول الإمام الخامنئي قدس سره: «نقول إنَّ حقوق الإنسان مضمونة في ظل الإسلام والحكومة الإسلاميَّة؛ فالإسلام يقول: (إنَّ الحكم لله لا حكم إلا له فلا تعبدوا إلا إياه). وهذا الحكم ينفي أي حكم جائر»[1].

من هذا المنطلق، يتّضح أنَّ الحاكميَّة المطلقة لله تعالى وحده، وأنَّ أيَّ سلطة بشريَّة على الأرض ليست مصدرًا مستقلاً للتشريع بل هي امتداد لهذه الحاكميَّة الإلهيَّة. فالقوانين

١ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء جمع من أساتذة وطلاب قزوين ١٧/١٢/٢٠٠٣

والتشريعات والقرارات السياسيَّة يجب أن تُمارَس وفقًا للإرادة الإلهيَّة. وهذا ما يشكِّل الأساس لفهم «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة» بوصفها نظريَّة متكاملة للنظام والحكم الإسلامي.

وبمعنى آخر، فإنَّ المشاركة البشريَّة في النظام السياسي ليست مصدرًا للسلطة بل إنَّ الشرعيَّة مرتبطة بكون الحكم إلهيًّا. ومن هنا يقول قُدِّسَ سِرُّه: «الإسلام لا يقبل أيَّ دولة وأيَّ حاكميَّة على البشر، إلا التي حدَّدها الله تعالى، الأصل في منطق الإسلام عدم الولاية إلا التي نفّذها وأرادها الشارع»[1].

٢- فاعليَّة العنصر البشري في تطبيق نظام الحكم:

يعتبر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه هذه الركيزة أصلاً رئيسًا في النظريَّة، فيقول: «السيادة الشعبيَّة تعني بأنَّ الشعب هو الأصل... تعني جعل الشعب صاحب الرأي والتدبير واتخاذ القرار في كل شؤون الحياة»[2]. ويعتبر هذا الأصل نابعًا من الإسلام، فيقول: «إنّ اعتماد آراء النّاس أساس الجمهوريَّة الإسلاميَّة. لقد علّمنا الإسلام اعتماد رأي الناس ولم يكن الأمر على هذا الشكل بأن نلزم الإسلام بالجمهوريَّة. ولو لم تكن الانتخابات لما بقي اليوم أثرٌ للجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة»[3].

وتقوم هذه الركيزة على كون الإنسان مكلَّفًا مختارًا. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «الإنسان مخلوق مكلّف ومختار، وموضوع للهداية الإلهيَّة - ﴿**ألم نجعل له عينين* ولسانًا وشفتين* وهديناه النجدين**﴾ [البلد: ٨-٩-١٠]. بوسع الإنسان أن يختار الهداية وبمقدوره أن يختار الضلالة، فالإنسان مخلوق ملتزم أمام نفسه، وأمام مجتمعه وأهله. وحسب هذه النظرة ستكون الديمقراطيَّة، علاوة على كونها حقًا من حقوق الجماهير، واجبًا من واجباتهم، بمعنى أنَّ جميع الناس مسؤولون بخصوص مسألة الحكم في المجتمع، ولا يمكن القول (هذه المسألة لا تتعلَّق بي). لا، صلاح البلاد وفسادها ونظام الحكم أمور ترتبط بكل الأفراد؛ أي أنَّ الإنسان ملتزم

---

١ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء جمع من أساتذة وطلاب قزوين ١٧/١٢/٢٠٠٣

٢ - من كلام الإمام الخامنئي في لقائه حشدًا من أهالي محافظة آذربيجان الشرقيَّة بمناسبة ذكرى انتفاضة ٢٩ بهمن ــ ١٨/٢/٢٠١٨

٣ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء عدد من المعلمين وطلاب الجامعة ٧/٥/٢٠١٧

حيالها، هذا أيضًا من العناصر الأصليَّة التي ينبغي ملاحظتها في الرؤية الإسلاميَّة، ومراعاتها في هذا النموذج»[١].

أوضح الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه بشكل واضح في هذا الكلام الدور والوظيفة الشرعيّين للشعب في تطبيق مبدأ حاكميَّة الله المتمثّل بنظريَّة «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة»؛ حيث إنّ الإنسان وفق المنطق الديني مكلّف إلى جانب الفقيه بإحقاق حقِّه الذي منحه إيَّاه الإسلام، وممارسته بما يشمل الأمور الاجتماعيَّة، وصولاً إلى نظام الحكم والسلطة. فالإنسان عمومًا، والمسلم خصوصًا، ليس مجرّد حامل لحقوق وحريّات بل هو مكلّف ومسؤول أمام الله تعالى - حتّى تجاه حقوقه نفسها كما بيّنا -. فالخلافة في الأرض ﴿**إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠] وظيفة عمليَّة تشمل الفرد والجماعة، بحيث يكون كل فعل مرتبطًا بمسؤوليَّة تطبيق الشريعة وتحقيق مقاصدها، ما يجعل كل فعل سياسي أو اجتماعي مرتبطًا بالغرض الإلهي الأعلى ويضمن انسجام الأهداف النظاميَّة مع الأهداف الإلهيَّة والمقاصد الشرعيَّة.

والتمظهر الفعلي لسيادة الشعب يجري عبر الانتخابات، فهي تمكّنه من:

أ. المشاركة في اختيار كل مجالس الشورى ومجالس القيادة والرئيس والقائد، بشكل مباشر أو غير مباشر. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «تعيين رئيس الجمهوريَّة، وتعيين خبراء القيادة وفي الواقع تعيين القائد، تعيين الأجهزة المختلفة، كل ذلك يحصل في الواقع بواسطة الشعب»[٢].

ب. المشاركة في اختيار شكل النظام، فاندفاع الناس أنفسهم للانتخاب وممارسة الحقوق السياسيَّة ضمن النظام القائم يُعتبر إمضاء للنظام الإسلامي ورضى به. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه «الانتخابات تجديد للبيعة مع تلك الأهداف السامية... وهي تظهر الارتباط المتين بين النظام والشعب»[٣].

---

١ - من كلام الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه في الملتقى الأول للأفكار الاستراتيجيَّة ١/١٢/٢٠١٠.

٢ - من كلام الإمام الخامنئي في لقائه حشد من أهالي محافظة آذربيجان الشرقيَّة بمناسبة ذكرى انتفاضة ٢٩ بهمن ــ ١٨/٢/٢٠١٨.

٣ - من كلام الإمام الخامنئي مع قادة ومنتسبي القوة الجويَّة ٨/٢/٢٠١٦

وهنـا لا بدّ من الالتفـات إلى مسـألة مُهمَّة قد نبّه عليهـا الإمام الخامنئـي قُدِّسَ سِرُّه، وهي أنَّ الانتخابات ليس تقليدًا أعمى للغرب ومن باب اتّباع ما هو دارج، فهي أمر عقلاني يشكّل تطبيقًا عمليًّا لمبدأ إسـلامي أسماه الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه «نيابة الشعب». فيقول قُدِّسَ سِرُّه: «يجب أوَّلاً إيضاح نقطة تأسيسيَّة، هي أنَّ حالة نيابة الشعب لها جذور جدّ عميقة في الفكر الإسلامي. قضيَّة هذه النيابة ليسـت قضيَّة اتّباع للعرف الدارج في العالم، ولأن في العالم انتخابات وديمقراطيَّة. لذا، يجب علينا أن لا نتخلّف عن العالم»[1]. بل يعتبر أنَّ الانتخابات نفسـها قابلة للتغيير إنْ ما وُجد بديل عقلاني آخر يتمكَّن فيه الناس من إبراز رأيهم وممارسـة سـيادتهم، فيقول: «السيادةُ الشـعبيَّة وحضور الناس اليـوم ممكنان عبر الانتخابات. قد يأتي وقت في المسـتقبل تصير فيه الانتخابات بلا معنى، وتكون هناك أنماط أخرى من مشاركة الناس وإظهار رأيهم. [لكن] اليوم هي الانتخابات»[2].

٣- ولاية الفقيه الجامع للشرائط:

يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «والأمور أكثر من ذلك على مستوى القيادة؛ لأنَّ القيادة المعنويَّة تحمل تكليفًا معنويًا والخبراء والشـعب يتوقعون منـه أن لا يأتي حتى بمعصية واحدة، فإذا أتى بمعصيَّة واحدة يسقط حتى لو لم يقوموا بإسقاطه»[3].

إنّ ولاية الفقيه هي الوسيلة العمليَّة المسؤولة عن تطبيق النظريَّة على أرض الواقع؛ باعتبار أنَّ الفقيه هو رئيس السـلطة ومرشـد الناس نحو الصواب. فهو من يقوم بتفسير الشريعة لهم، ومن ثَمَّ يحوّلها إلى قرارات عمليَّة بعد مراعاة الظروف العامَّة الاجتماعيَّة والسياسيَّة. وهو من يمارس عمليَّة الإشراف لضمان عدم ضياع الأهداف الأساس في مسار التطبيق العملي، على نحوٍ يراقب فيه أداة السلطات التنفيذيَّة بما يراعي حقّ الناس.

وكلّ هذا يمثّل مظاهر سـلطته المعنويَّة التي تُترجَم عبر دوره المحوري في إيجاد الترابط بين

١ - من كلام الإمام الخامنئي في أول لقاء له بأعضاء المجلس الثامن ٠٩/٠٦/٢٠٠٨

٢ - من كلام الإمام الخامنئي في الذكرى الثانيَة والثلاثين لرحيل الإمام الخميني قُدِّسَ سِرُّه ٠٤/٠٦/٢٠٢١

٣ - من كلام للإمام الخامنئي في جمع من مسؤولي الجمهوريَّة الإسلامية ٩/٧/٢٠٠٠.

الحاكميَّة الدينيَّة والنظام السياسي والاجتماعي المرسي في المجتمع.

وبالتالي، فإنَّ ولاية الفقيه لا تخلق السلطة بل تحقّقها عمليًّا بإدارة شرعيَّة للدولة والمؤسسات، عبر نظام متكامل من السلطة التنفيذيَّة والتشريعيَّة. والفقيه الجامع للشرائط هو من أُوكلت إليه هذه الإدارة في زمان الغَيبة.

وهنا لا بدّ من التنبّه إلى أنَّ الولي الذي أُعطيت له الولاية من قِبل الله تعالى هو المعصوم عليه السلام، وهو القلب والمحور لهذه الحركة والحكم، وهو الوليّ الأصيل لحاكميَّة الله في هذه الأرض، فمن دونه لا حياة لهذه السلطة الإلهيَّة القانونيَّة بين الناس. نعم، في زمان الغَيبة فإنَّ النائب عنه هو الذي يكون نبض الحركة الإسلاميَّة والحكومة الإلهيَّة، والذي بدوره يقود الأُمَّة نحو الاتصال بالمعصوم والارتباط به، فيكون قدوة تامَّة، فهو ارتباط فكري وعاطفي ومسلكي تام يترجم عبر إدارة الفقيه لهذه الجماعة ونظامها السياسي والاجتماعي.

يقول الإمام الخامنئي قدس سره: «فالإمام هو الذي يتقدّم المجتمع ويحكمه ويقوده، فأحيانًا إذًا يعيّن الله هذا الإمام بالاسم والرسم، ويقول يجب أن يكون علي بن أبي طالب مثلاً بعد النبي، وأحيانًا أخرى، لا يعيّن الله الإمام بالاسم بل بالعلامة، كما جاء مثلاً في كلام الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه، حافظًا لدينه، مخالفًا على هواه، مطيعًا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلّدوه»، فهكذا يكون قد عيّن الإمام؛ وهذا الإمام هو ذاك الفقيه الذي يكون نائبًا للإمام المنصوص... يجب أن يجعل ارتباطه بهذا المركز (الإمام المعصوم)، أي بهذا القلب المتحرّك والنابض والحيوي بكلّه، محكمًا وقويًّا وعلى الدوام. فماذا تعني الولاية؟ دقّقوا جيّدًا هنا جميعًا، ما هو البُعد الآخر للولاية؟ إنَّه الارتباط المحكم والقوي من قِبل جميع آحاد الأُمَّة الإسلاميَّة، وفي جميع الأحوال بقلب الأُمَّة ذاك. ماذا يعني الارتباط؟ إنَّه الارتباط الفكري والارتباط العملي»[1]. وهذا النحو من الارتباط هو ما يمتنّ الثلاثيَّة المذكورة؛ حيث إنَّ حركة الشعب تكون وفق نظام إلهي يخبرهم به وليهم ويقودهم نحو تطبيقه.

ومن الموارد التطبيقيَّة المُهمَّة التي تتحقّق فيها هذه الركائز، ما جرى مع أمير المؤمنين عليه السلام

١ - الإمام الخامنئي: الفكر الإسلامي على ضوء القرآن الكريم، ص ٦٠٥.

بعــد مقتل (عثمان بن عفَّان) وتوافد الناس عليه لمبايعته بالخلافة والولاية. حيث يحدثّنا الإمام الخامنئــي قُدِّسَ سِرُّه عن هذه الحادثة قائلاً: «الإمام أمير المؤمنين عليه السلام هو إمام العادلين في العالم ومظهر التقوى والعدل، عندما توافدوا إلى منزله بعد مقتل عثمان ليأخذوه إلى ســاحة الخلافة، رفض عليه السلام؛ ذلك لأنَّ لــه أدلَّة مُهمَّة وكثيرة المعاني. لكن بعد أن قبل قال (لولا حضور الحاضر وقيام الحُجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظّة ظالم وسغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها)»[1]. فمشروعيَّة الإمام من الله للنصّ الخاص، ولما قاله الإمام هنا من كونه عالمًا، وقد أُنيطت به مجموعة مــن التكاليف؛ لكونه متّصفًا بهذا الوصف، والمقبوليَّة من النّاس الذين اختاروا الخليفة الإلهي، وأمر إقامة الحكم وبسط العدل والإتيان بحقوق المظلومين هو أمر إلهي ما كان الإمام ليخالفه في ظل الحاكميَّة المطلقة لله تعالى.

ثالثًا: السيادة الشعبيَّة بين الإسلام والغرب في فكر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه

قدّم الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه طرحه الإســلامي لـ «الســيادة الشــعبيَّة» في قبال الطرح الغربي لها. وهذا الطرح بالنســبة إليه ليس مجرّد بديل عن النموذج الغربي فقط، بل هو الطرح الأصلي المعتمد على إطار فكري إســلامي متكامل، يقول قُدِّسَ سِرُّه: «السيادة الشعبيَّة الدينيَّة هي السيادة الشعبيَّة الحقيقيَّة والصحيحة»[2].

انطلاقًا من أصالة نظريَّة السيادة الشعبيَّة الدينيَّة التي بيّنا أنَّها تقوم على محوريَّة إلهيَّة ومشاركة بشريَّة على نحو التكليف وتحمّل المسؤوليَّة من قِبل الولي الفقيه والشعب، يتَّضح عدم إمكانيَّة وقوع التفاوت بين البُعد النظري والتطبيقي لها. بخلاف السياســة الغربيَّة القائمة من وجهة نظره على ازدواجيَّة المعايير، والاختلاف بين التنظير والممارسة التطبيقيَّة. فيقول: «ازدواجيَّة المعايير في الغرب تفضح الحضارة الغربيَّة حقًّا، وهي تفضح ادعاءات هؤلاء، يدّعون حريَّة التعبير، ولكن هل الأمر على هذا النحو حقًا، هل حريَّة التعبير قائمة الآن في الغرب؟!»[3]

١ - من كلام الإمام الخامنئي في جمع من أساتذة وطلاب قزوين ١٧/١٢/٢٠٠٣.
٢ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء مع مسؤولي البلاد ٢١/٠٧/٢٠١٣.
٣ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء مع جمع من مسؤولي البلاد ٨/٣/٢٠٢٥.

وفي ما يأتي إشـارة إلى بعض الأبعاد الأسـاس التـي ذكر فيها الإمـام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه نقده المباشر لهذه الأفكار والأفعال.

١ - على مستوى المبادئ والمنطلقات:

لقـد بنى مُفكِّرو العقد الاجتماعي كـ (جون لـوك- John Locke) الذي طرح في كتابه Two Treatises of Government (١٦٩٠) فكرة أنّ أسـاس السلطة يقوم على الحقوق الطبيعيَّة مع حـقّ الثورة على الطغيان، و(جان جاك روسـو- Jean-Jacques Rousseau) الذي أكَّد في كتابه The Social Contract (١٧٦٢) أنَّ الإرادة العامَّة غير قابلة للتجزئة وتمارس مباشرة فكرة السلطة بإرادة الشـعب وحقّهم في إنشاء سلطة شـعبيَّة خالصة، وإن كانت في سياق تمثيلي محدّد على مسـتوى التنفيذ. في حين أنَّ الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه ركّز على أن الشـعب ركن أساس في آليَّات الحكم، لكن مصدر التشريع لا يمكن أن يكون أرضيًّا بالكامل بل هو يقوم على أسس دينيَّة تمنح الفعل السياسي والسلطوي قِيمًا ثابتة؛ حيث يقول: «إنَّ مبادئ الحكومة الشعبيَّة الدينيَّة تختلف عن مبادئ الديمقراطيَّة الغربيَّة. إنَّ الحكومة الشعبيَّة الدينيَّة التي هي مبدأ اختيارنا التي تنشأ عن الحق والتكليف الإلهي للإنسان، ليست مجرّد عقد»[١].

وهذا ما يؤدّي إلى تبدّل القرارات في الغرب بحسـب مصالح الأغلبيَّة لا بحسـب الحاجات الواقعيَّة والمقتضيات القِيميَّة. وهذا ما ينتج حُريَّة مطلقة، وإن كانوا يقيّدونها من جهة ثانية عمليًّا بمصالح أصحاب السلطة والمال، كما سيأتي في الجانب التطبيقي. فهم رفضوا الاستناد إلى أي مبدأ تشريعي ديني. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «بلغوا في الغرب في رفضهم للتكليف مرحلة رفضـوا معها كل تفكير ديني وغير ديني، وكل عقيـدة فيها تكليف وحلال وحرام، ويجب أو لا يجب... إنَّهم يذهبون إلى أنَّ الفكر الغربي الحُرّ يتعارض مع مبدأ يجب أو لا يجب، ومع كلّ مبدأ عقدي، في حين يقف الإسلام على طرف نقيض من ذلك، ويعتبر الحُريَّة مواكبة للتكليف»[٢].

---

١ - من كلام للإمام الخامنئي مع جمع من أهالي قم ١٢/١/٢٠١٠.
٢ - من كلام الإمام الخامنئي في جامعة إعداد المعلمين بطهران ٣/٩/١٩٩٨.

وقد اتّسع نطاق نقده ليشمل الأساس الليبرالي للحُريَّة كما صاغها جون (ستيوارت ميل -John Stuart Mill) في كتابه On Liberty (١٨٥٩)؛ حيث يعتبر أنّ الحُريَّة تُمارَس بشرط عدم الضرر بالآخريـن، وهو الشرط المحوري عنـده. فلا تتقيّد بثوابت دينيَّة تحاكي غاية الإنسـان ومصيره الأخروي. فقد اعتبر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه في المقابل أنّ الحريَّة المستقلّة عن الثوابت من دون النظـر إلى عـالم ما بعد الموت لا قيمة لها؛ حيث إنَّها تفـرغ الحُريَّة عن معناها الأصلي، فيقول (قـده) في هذا الصدد: «إنّ أهمّ جزء من نظريَّة الحريَّة في الإسـلام هو التحـرّر من إطار المادّة هـذا. النظرة الماديَّة تقول إنَّك جئت إلى العالم يومًا ما وسـتعيش كذلك أعوامًا عدة ثمّ تنعدم؛ جميعنـا محكومون بالفناء. يمنحونك حريّات معيّنة ضمن هذا القفص المادّي: حُريَّة الشـهوة والغضب والظلم وأنواع الحريَّة كافَّة. هذه ليست حُريَّة. الحُريَّة هي الحُريَّة الإسلاميَّة، والإسلام لا يحصرنا في إطار المادة[١]».

وليس نقده هذا بعيدًا عن نقد ما يتضمنه نمـوذج (ميكافيلي- Niccolò Machiavelli) الذي فصل فيه بين السياسـة والأخلاق خصوصًا عند القادة الذين قد تدفعهم اعتبارات حفظ الدولة، إلى الخـروج عن القيود الخلقية في كتابه The Prince (١٥٣٢)، فاعتبر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه أنَّ السياسة عندما تنفصل عن الأخلاق تصبح سياسة شيطانيَّة. فإنَّ لبّ الفرق بناء على نظر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه هو أنَّ القِيم التي يقوم عليها منطق الحكم الغربي قيم نسبيَّة، فلا أسس ولا معايير للأخلاق ثابتة عندهم. فيقول: «إنَّ الليبراليَّة تؤمن بالحُريَّة المطلقة انطلاقًا من اعتقادها بنسـبيَّة الحقيقة ونسبيَّة الأخلاق»[٢]. بخلاف الطرح الإسلامي: «أمَّا الإسلام، فلا يذهب إلى هذا الرأي، وإنَّما يؤمن بوجود قِيم ثابتة ومسلم بها، وبوجود حقيقة الكمال والقيم التي يسير الإنسان نحوها، والحُريَّة إنَّما تكون محدودة في إطار هذه القيم»[٣].

ومن الفوارق الجوهريَّة -أيضًا- على هذا المسـتوى، ما يخصّ البُعد الإنسـاني، فبناء على أنَّ الإنسان خليفة الله المعني بتحقيق هذا النوع من الأحكام على مستوى المجتمع البشري. وبناء

١ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء مع طلاب الجامعات ١٨/٤/٢٠٢٤.
٢ - خطاب القائد في جامعة إعداد المعلمين بطهران ٣/٩/١٩٩٨.
٣ - ا خطاب القائد في جامعة إعداد المعلمين بطهران ٣/٩/١٩٩٨.

على أنَّ الحاكميَّة الإلهيَّة المطلقة تبعث على تكريم الإنسان وجعله أحد الأركان المحوريَّة في التشريعات الإلهيَّة. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «من الحقائق الثابتة أنَّ الإنسانيَّة في الثورة أهمّ من أي شيء آخر. إن لم تُؤنسن الثورة، لم تُحدث شيئًا. ولو تأمَّلنا الأمر، لوجدنا أنَّ سبب هذا المعنى واضح. أي أنَّ هذه العبارة لا تحتاج إلى تفكير؛ لأنَّ العالم من دون بشر صالحين ظاهرة جامدة عمياء مظلمة. ما يُحيي الدنيا، ويُعطيها قيمة، ويُنيرها، ويُبدع معناها ومضمونها هو الإنسان.... ﴿**إنى جاعل فى الأرض خليفة**﴾»[1].

أمَّا الديمقراطيَّة الغربيَّة فإنَّها تستند إلى مبدأ النفعيَّة الإنسانيَّة وما يحقِّق الرغبات الإنسانيَّة بل خصوص رغبات الأقليَّة السّلطويَّة الرأسماليَّة، وما يتناسب مع مصالحها، وما يصبّ في خدمة مشاريعها. يقول قُدِّسَ سِرُّه: «محوريَّة الإنسان في الفكر الإسلامي تختلف تمامًا عن محوريَّة الإنسان في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي. فهذا شيء، وذلك شيء آخر. ذلك يُسمَّى أيضًا محوريَّة الإنسان. إنَّهما يتشابهان في الاسم فقط... (ألم تروا أن الله سخّر لكم ما في السماوات وما في الأرض)، من يقرأ القرآن ونهج البلاغة والمصنَّفات الدينيَّة، فإنَّه سيشعر جيّدًا بهذا الانطباع الذي يوحي بأنَّ كلَّ هذا الكون وهذا الوجود الواسع يقوم على أساس محوريَّة الإنسان كما يرى الإسلام... هذا يدلّ على أن هذا المخلوق الذي سخّر الله له السماوات والأرض والكواكب والشمس والقمر، لا بدَّ أن يكون عزيزاً ومكرَّمًا جدًّا من حيث الخِلقة الإلهيَّة، وهو ما جاء في قوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم). فهذا التكريم الذي جاء في القرآن هو تكريم يشمل مرحلة التشريع، كما يشمل مرحلة التكوين»[2].

٢ - على المستوى التطبيقي:

وفي المرحلة الأخيرة، تأتي مضامين نظريَّة (فرنسيس فوكوياما- Francis Fukuyama) بوصفها محطات نقديَّة مركزيَّة في خطابات الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه. فقد تعرّض لنظريَّة نهايّة التاريخ لـ

١ - تصريح في اجتماع القادة ومجموعة من أعضاء الحرس الثوري الإسلامي ٣١/١٢/١٩٩٠.
٢ - من كلام الإمام الخامنئي مع مسؤولي نظام الجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة ٠٢/١٢/٢٠٠٠

(فوكوياما) بالاسم، وهي التي طرحها في كتابه The End of History and the Last Man (١٩٩٢)؛ حيث اعتبر قُدِّسَ سِرُّهُ أنَّ الثورة الإسلاميَّة في إيران هي نقد عملي لفكرة أنَّ الديمقراطيَّة الليبرالية هي نهاية التطوّر السياسي. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّهُ: «قبل سنين من الآن قال أحد علماء الاجتماع المعروفين في العالم: إنَّ وضع أمريكا الحالي هو نهاية تكامل التاريخ الإنساني، ولا يمكن للبشر التطوّر والارتقاء أكثر من هذا. هذا الشخص نفسه سحب كلامه الآن، وراح يقول: لا، ويتمنَّى أوضاعًا وأنماطًا أخرى. قد لا يقول بصراحة: «لقد أخطأت»، لكنه يطرح الآن كلامًا آخر، مخالفًا تمامًا للكلام الذي كان يقوله يومذاك. حسنًا، هذا هو وضع أمريكا [اليوم]. بالطبع، الليبراليَّة الديمقراطيَّة ـــ كما سبق وأشرت مرارًا ـــ قد جلبت التعاسة للشعوب الغربيَّة التي تقوم أركان وأسس حكوماتها وأنظمتها الاجتماعيَّة على الليبرالية الديمقراطيَّة. الليبرالية الديمقراطيَّة السائدة في الغرب اليوم جعلتهم أنفسهم تعساء بائسين: فالفوارق الاجتماعيَّة، وانعدام العدالة الاجتماعيَّة، وانهيار العائلة، والفساد الخُلُقي الشامل المتفشي، والنزعة الفرديَّة المتطرّفة الشديدة، أتعستهم هم أنفسهم»[١].

فإنَّ الديمقراطيَّة الغربيَّة دكتاتوريَّة مقنّعة أو فقل غير مباشرة، تتحكَّم فيها النخب الماليَّة والسياسيَّة، مع أنَّ ظاهرها أنَّ الشعب هو صاحب القرار. فعلى المستوى الداخلي تتحكَّم الإعلانات الإعلاميَّة والتمويل السياسي بنتائج الانتخابات، كأنّ التوجّهات الفرديَّة تتمايل مع رياح السلطة الماليَّة والإعلاميَّة. وهذا ما يبعد التأثير الحقيقي للخيارات الفرديَّة والمشاركة الحقيقيَّة. وهنا يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّهُ: «إنَّ الذين يطلقون عليه اليوم في العالم اسم الديمقراطيَّة والحكومة الشعبيَّة، عبارة عن ديكتاتوريَّة المجموعات، وإذا كان هناك منافسة فهي منافسة بين المجموعات حيث لا دور للناس في هذا الشأن على الإطلاق. وتقوم الديمقراطيَّة المعاصرة في العالم على أساس الإعلام الكاذب والخادع الذي يسحر الأعين والقلوب. الديمقراطيَّة أسيرة في قبضة سلطة المال»[٢]. بخلاف السيادة الشعبيَّة الدينيَّة؛ حيث إنَّ مشاركة الفرد في هذه

١ - خطاب الإمام الخامنئي بمناسبة ١٣ آبان اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار ٣/١١/٢٠١٨

٢ - من كلام الإمام الخامنئي في لقاء مع جمع من قادة وقوات الحرس الثوري ٢٩/٩/٢٠٠٤.

السـلطة على نحو المشـاركة الحقيقيَّة. فصحيح أنَّ دور الفرد بعد اختياره لحكم الإسلام هو أن يتقبَّل حاكميَّة الإسلام، لكنّ مشاركته في تطبيق هذا النظام – على النحو المذكور في ما تقدّم في الركيزة الثانية – مشاركة فاعلة حقيقيَّة لا أثر كبيراً للأحزاب السياسيَّة أو التوجّهات الإعلاميَّة فيها.

أمَّا على المسـتوى الخارجي والعلاقة مع الآخرين، فإنّ الديمقراطيَّة الغربيَّة الشـكليَّة لطالما كانت داعية للنفعيَّة والتدخّل في عدد من الساحات الكبرى تحت عنوان لا يشبه مضمونه بشيء. وعلى نحوٍ تُخرق فيه سـيادة الشـعوب الأخرى من خلال تدمير أنظمتها ونمط عيشها، وفرض أنظمة جديدة عليها، أو منعها من تغيير أنظمتها. فتدخّل الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق مثلاً، كان بهدف السيطرة على الموارد السياسيَّة والماديَّة والبشريَّة. يقول الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه: «الغربيّون نهبوا العـالم خلال القرنين الماضيين بمنطق الديمقراطيَّـة الليبراليَّة، وأوروبا الفقيرة أصبحت غنيَّة مقابل إلحاقها الضرر بدول كالهند والصين»[1].

ويقع هذا المنطق على طرف النقيض مع منطق السيادة الشعبيَّة الدينيَّة الذي يهدف إلى خدمة الإنسان والدفاع عن المظلوم وإعانة الآخر. فيقول قُدِّسَ سِرُّه: «إنَّ أصولنا عبارة عن العدالة، حاكميَّة الشـعب، والاسـتقلال، والدفاع عن حقوق الشـعب على جميع الأصعدة، والدفاع عن حقوق المسلمين في العالم، والدفاع عن المظلومين في أي مكان، وأيضًا محاربة الفساد والظلم – هذه أمور لا تقبل التغيير»[2].

خاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ مفهوم السيادة الشعبيَّة الدينيَّة في فكر الإمام الخامنئي قُدِّسَ سِرُّه يمثّل محاولة نظريَّة وعمليَّة للجمع بين مرجعيَّة الشريعة الإسلاميَّة ودور الإرادة الشعبيَّة في إدارة الشأن العام. فهو نموذج لا يفصل الدين عن الحياة السياسيَّة، ولا يُقصي الشعب عن صناعة القرار، بل

١ - من كلام الإمام الخامنئي في لقائه مع مختلف فئات الشعب ١٩/١١/٢٠٢٢.
٢ - من كلام الإمام الخامنئي في حرم الإمام الخميني وفي ذكرى رحيله ٤/٦/٢٠٠٢.

يجعل المشـاركة الشعبيَّة جزءًا من تحقيق الحاكميَّة الإلهيَّة ضمن إطار من المسؤوليَّة والالتزام القيمي. كما أظهرت المقارنة مع النموذج الغربي أنّ الاختلاف لا يقتصر على الآليَّات، بل يمتدّ إلى الأسـس الفلسـفيَّة والخُلُقيَّة التي يقوم عليها كل نظام. وعليه، تبرز السيادة الشعبيَّة الدينيَّة بوصفها طرحًا سياسـيًّا بديلاً يسـعى إلى المواءمة بين الشرعيَّة الدينيَّة والمقبوليَّة الشعبيَّة، وبين الثبات القِيمي ومتطلّبات الواقع المتغيّر.

لائحة المصادر والمراجع:

- https://arabic.khamenei.ir/
- موقع سفارة جمهوريَّة إيران الإسلاميَّة نواكشوط (موريتانيا):
  https://mauritania.mfa.gov.ir/ar/generalcategoryservices/10461
- https://www.leader.ir/ar
- مجموعة من الباحثين: السيادة الشعبيَّة الدينيَّة، بيروت، دار المعارف الحكميَّة، ط١، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م.
- إسماعيل الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربيَّة (الصحاح)، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.
- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٢ه/١٩٧٢م.
- محمد بن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤ه.
- مجموعة من المؤلفين: المنجد في اللغة العربيَّة المعاصرة، بيروت، دار المشرق، ط١، ٢٠٠٠م.